مجلة جامعة بابل/ العلوم الإنسانية /المجلد ٢٥/ العدد٢ :٢٠١٧

# أبنية الأفعال المتعدية واللازمة دراسة في المعنى النحوي

**محمد احمد زكي**
**جامعة بابل/ كلية التربية الأساسية**
**Mohammed_zaki@gmial**

**الخلاصة**

إن مباحث التعدي واللزوم صرفية نحوية، فالبنية الصرفية للفعل ذات علاقة بالتركيب النحوي، وتحديد البنية الصرفية للفعل أمرٌ ضروريّ في طريق شرحها، فلا يمكن الربط بين الفعل ومعناه إلاّ إذا عُرفت بنيته الصرفية، ومن ثم تُحَدّدُ المعنى الوظيفي للفعل، لأن تغيير حركة عين الفعل قد تجعله لازماً، أو متعدياً/ كذا الزيادة في بنية الفعل يحدث أثرها، في المستوى الصرفي، والمستوى النحوي، إذ تؤدي الى خلق أبنية صرفية جديدة، وتجعل اللازم متعدياً، وتقلب المتعدي إلى مفعول يتعدّى الى مفعولين، أو ثلاثة.

إن الزيادة في البنية الصرفية قد لا تجعل الفعل اللازم متعدياً، لأنّ الأثر النحوي الذي تحدثه الصيغة الصرفية مرتبط بالمعنى الذي تؤديه الصيغة في السياق.

لأنّ زيادة الهمزة– مثلاً– في أول الفعل الثلاثي إنّما تكون لوظيفة نحوية تُؤكد العلاقة بين الصيغة الصرفية والتركيب النحوي ولكن هذا لا يقرُّه الواقع اللغوي دائماً، فقد ينعدم هذا الأثر في كثير من استعمالات صيغة ( أفعل) والملاحظ أنّ القاعدة قد أقرّت على وفق الشيوع والاطراد في المسموع.

هناك أبنية مشتركة تأتي على وفقها الأفعال متعدية وأخرى لازمة. ومنها موضوع البحث هذا– ولا يتضح أثرها النحوي إلاّ في سياق الكلام. فصيغ هذه الأفعال مرتبطة بالدلالة التي تؤديها الأفعال في السياق، وهذه أهمية الترابط بين المستويات اللغوية جميعها.

**الكلمات المفتاحية:** الفعل اللازم المتعدي، البنية الصرفية، الاثر النوي، معنى الفعل

**Abstract**

Transitivity and intransitivity are grammatical and morphological for the verb. There is no way to connect between the verb and its sense withnot knowing its morphological structure.

To increase in the morphological structure of the. Verb has not change the intransitive verb into transitive one since the grammatical trace made by the morphological gorm is related to the sense given by context.

There are common structures whether transitive or intransitive as in the present study . such an idea has not grammatical trance but in the context of speoking. So such verb, structures are related to the meaning given by them.

**Key words:** verb necessary infringer, morphological structure, impact grammar, meaning of the verb.

**المقدمة**

لظاهرة التعدي واللزوم جانب مهم في حقل الدراسات الصرفية والنحوية، فإذا كانت الأفعال تعبّر عن تلبُّس الفاعل بصفة من الصفات، أو عن إجرائه بعض الإحداث الذاتية التي تتضح بالتركيب، فهذه الأفعال هي اللازمة.

والفعل اللازم عند علماء العرب هو الذي لايتعدى أثره فاعله أو هو الذي لا يتجاوز أثره الفاعل إلى المفعول به، ويكتفي بمرفوعه.

تقوم خطة البحث بالتعريف بالفعل في اللغة والاصطلاح، في ضوء المحاور الآتية، ومنها : الفعل اللازم بين البنية الصرفية والأثر النحوي، وعلامات اللازم، وطرق معرفته، ثم ضوابط الفعل اللازم، ووسائل تغيير اللازم الى متعدٍ، ومن الجدير بالذكر أن علماء العربية قد وضعوا لأفعال العربية علامات، وحصروا ما ورد منها من صيغ في كلام العرب، وميّزها من غيرها، فإنهم وضعوا لها ضوابط معينة سنذكرها بين طيات هذا البحث. والله نسأل التوفيق والسداد خدمة للغة الضاد التي شرفها الله بكتابه العزيز.

**أولاً: الفعل في اللغة والاصطلاح**

الفعل في اللغة: كناية عن كل عمل متعدٍ، وغير متعدٍ[١].

وفي الاصطلاح: ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[٢] والأفعال أبنية صرفية تدل على تقييد الحدث الذي اشتقت منه بزمن معين، وقد قسمها علماء العربية من حيث العمل إلى أفعال لازمة، وأخرى متعدية، ومبحث التعدي واللزوم صرفي نحوي، فالبنية الصرفية للفعل لها علاقتها بالتركيب النحوي، لأن الصرف يدرس العلاقات الجدولية، من حيث عنايته بأصول أبنية الأفعال، وتغيير حركتها، وبالزوائد وأماكن زيادتها، وأثر ذلك كله في التركيب النحوي الذي يدرس العلاقات السياقية، فليس للنحو من المباني إلاّ ما يقدمه له الصرف، فالفاعل يحتاج إلى فعل يعمل فيه الرفع ولا يجاوزه، والمفعول به يحتاج إلى فعلٍ يتجاوز الفاعل إلى المفعول به.

ان تحديد البنية الصرفية للفعل يُعدّ أمراً ضرورياً في طريق شرحها، لأنه لا يمكن الربط بين الفعل ومعناه إلاّ إذا عُرفتْ بنيته الصرفية، ومن ثمّ يُحدد المعنى الوظيفي للفعل، فإذا وردت بنية الفعل منفردة فقد تحتمل عدة معانٍ، أمّا إذا وضُعتْ في سياق معين، فإنها تفيد معنى واحداً معنياً[٣].

لذا فالبنية الصرفية للفعل ذات علاقة بالتركيب النحوي، فتغيير حركة عين الفعل قد يجعله لازماً أو متعدياً، وتعدي الفعل ولزومه له أثره في قياس مصادر الأفعال وفي الاشتقاق والمشتقات، والزيادة في البنية الصرفية للفعل تحدث أثرها في خلق بنية صرفية جديدة.

وفي المعنى والوظيفة أيضاً، فقد تجعل الفعل اللازم يتعدى إلى مفعول به واحد، أو إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة/ كما تجعل المتعدي لازماً، وقد يشترك المتعدي واللازم في بنيةٍ واحدةٍ.

**ثانياً: الفعل اللازم بين البنية الصرفية والأثر النحوي**

**١- حدّ اللازم:** لظاهرة التعدي واللزوم حيزٌ مهمٌ في حقل الدراسات الصرفية والنحوية، فإذا كانت الأفعال تعبّر عن تلبُّس الفاعل بصفة من الصفات، أو عن إجرائه بعض الإحداث الذاتية التي تتضح بالتركيب، فهذه هي الأفعال اللازمة.

والفعل اللازم عند علماء العربية هو الذي لا يتعدى أثره فاعله، أو هو الذي لايتجاوز أثره الفاعل الى المفعول به، ويكتفي بمرفوعه[٤].

---

[١] ينظر: لسان العرب ٤٣/١٤ مادة (فعل)، والتعريفات : ٩٦.

[٢] ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٢٢، وشرح كافية ابن الحاجب: ٣/٤.

[٣] ينظر: المنهج الصوتي للبنية الصرفية- رؤية جديدة في الصرف العربي: ١٣، ومدخل الى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة: ١٧-١٨-١٩.

[٤] ينظر: الأصول في النحو: ٢٧٧/٢، وشرح الحدود النحوية: ٨٠.

قال سيبويه: (( وهذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول ... فأمّا الفاعل الذي لايتعـدّاه فعلـه فقولك: ( ذَهَبَ زيدٌ) و ( جَلَسَ عمرٌ)) [١].

ويرى ابن يعش ((أنّ الفعل اللازم لايتجاوز الفاعل الى محلّ غيره))[٢]. أما ابن هشام فيقول: (( اللازم ما لايطلب مفعولاً البتة)) [٣].

ويرى بعض النحاة أن الفعل اللازم هو الذي إلاَّ يتعدى الا بقرينة[٤]، أي بوسيلة من وسائل التعديـة، ويُسمّى قاصراً، وغير واقعٍ، وغير مجاوز، وغير متعدٍ[٥] ولازماً، وذلك للزومه فاعله، ((لأن الفعل إنّما جاء لسببين هما: رفع الفاعل، والدلالة عليه))[٦].

٢- **علامات اللازم، وطرق معرفته:**ذكر علماء العربية أنّ الفعل اللازم علاماته وطرقه التي يُعْرَفُ بها هي:

١-**معنى الفعل:** قال ابن النظام : (( من اللازم ما يُستدَلّ على لزومه بمعناه)) [٧] ويُحكم على لزوم الفعل البتة البتة إذا دلَّ على معنى من المعاني الآتية:

١- أن يدل على سجيّة، أي طبيعة، قال الأشموني: (( والمراد بأفعال السجايا ما دلَّ على معنى قـائمٍ بالفعـل لازمٌ له))[٨]. نحو: حَسُنَ، وشَجُعَ، قَبُحَ، وطَال، وجَبُنَ، ولَؤُمَ.

٢- أن يدلّ على لون، نحو: أَدُمَ، وخَمُرَ، ابْيَضَّ، ادهامَّ، أو حلية، أي صفة من الصفات التي يمتحـدح بهـا، حسية كانت أو معنوية ، نحو: دَعُجَ، بَلَجَ، وكَحُلَ، وبجُلَ، أو عيب، نحو: عَوِرَ، حَوِل، عَمِش أو على نظافة، نحو: طَهُرَ، ونَظُفَ أو على دَنَسٍ، نحو: نَجُسَ، وقَذُرَ.

٣- أن يدلّ على مطاوعة لفعل متعدٍ إلى واحد، نحو: كسرتُ الزجاج فانكَسرَ.

٤- أن يدلّ على عَرَضٍ، أي: على وصفٍ غير لازم، نحو: كَسُل، ونَشُطَ، حَزُن [٩] .

٢-**بنية الفعل ( صيغته):** ذكر الصرفيون أنّ مِمّا يدل على لزوم الفعل ( صيغته)، وأشهر الصيغ الدالة علـى لزوم الفعل، ما يأتي:

أ. صيغة (فَعُلَ) بضم العين، نحو ( ظَرُفَ، وشَرُفَ).

ب. صيغة ( فَعَلَ) بفتح العين، او ( فَعِلَ) بكسر العين، ووصفها على فَعيل، نحو ( ذَلَّ ، وقَوِيَ).

ت. صيغة ( إنْفَعَلَ) نحو ( انْكَسرَ ، انْشَعَبَ، وانْطَلَق).

ث. صيغة ( افْعَلَّ) نحو ( اغْبرَّ، وازْوَرَّ).

ج. صيغة ( افْعَالَّ) نحو ( اقطارَّ، وادْهَامَّ).

ح. صيغة ( افْعَلَلَّ) نحو ( اشمأَزَّ ، واطمأَنَّ ، اقْشَعَرَّ).

خ. صيغة ( افْوَعَلَّ) نحو (اكْوَهَدَّ).

د. صيغة ( افْعَنْلَلَ) نحو ( امْرَبَجْمَ).

---

[١] كتاب سيبويه: ٣٣/١.

[٢] شرح المفصل: ٣٣/١.

[٣] شرح شذور الذهب: ٣٦٦.

[٤] ينظر: الفصول في العربية: ٢٢، وأوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك: ١٥/٢.

[٥] ينظر: شرح الأشموني: ٤٣٩/١، وحاشية الصبان:١/ ٨٧.

[٦] كشف المشكل: ٣٨٥/١.

[٧] شرح الفية ابن مالك:أبن الجزء :١٠٠/٤.

[٨] شرح الأشموني: ٤٣٩/١.

[٩] ينظر: مغني اللبيب: ١٦٠/٢، والأشباه والنظائر: ١٥٥/٢.

ذ. صيغة ( أَفْعَنْلَى) نحو ( أَحْرَبْبَى).

ر. صيغة ( تَفَعْلَلَ) نحو ( تَدَحْرَجَ).

ز. صيغة ( اسْتَفْعَلَ) عند دلالتها على التحول، نحو ( اسْتَحْجرَ الطينُ) [١].

س.تضمين الفعل معنى فعل لازم، نحو: الفعل ( يُخَالِفُ) في قوله تعالى: چ ڑ ک ک ک ک چ [٢] ( يُخَالِفُ) ضُمِّنَ معنى الفعل ( يَخْرُجُ) فصار لازماً[٣].

**ج- ضوابط الفعل اللازم:** اذا كان علماء العربية قد وضعوا لهذه الأفعال علاماتٍ، وحصروا ما ورد منها من صيغ في كلام العرب، وميّزوها من غيرها، فإنهم قد وضعوا لها ضوابط معينة أيضا نذكرها على النحو الآتي:

١- ألاّ يتصل بالفعل هاء ضمير غير المصدر، وغير الظرف، فلا يقال: ( زيدٌ خَرَجَهُ عَمْرو) وإنّما يقالُ ( الخروجُ خَرَجَهُ عَمْرو).

٢- ألا يبنى من الفعل اللازم اسم مفعول تامّ، أي، غير مقترن بظرفٍ، أو حرف جرّ، فلا يقال في الفعل ( خَرَجَ) ( مَخْروج)، وانّما يقال: ( مخروجٌ به) [٤]. قال ابن عصفور: ((فالذي لا يتعدّى هو الذي لا يبنى منه اسمُ مفعولٍ، ولا يصحُ السؤال عنه بأي شيءٍ وقع)) [٥].

ذكر بعض النحاة أنّ الضابط الصحيح هو حكم اللغة بمفرداتها وتراكيبها الواردة عن أهلها العرب، فلا بدّ من الرجوع إلى المصادر اللغوية الوثيقة الأمينة[٦] كي نُدرك صلاحية هذين الضابطين[٧].

**د- وسائل تحويل اللازم إلى متعدٍ:**إذا كان علماء اللغة العربية قد حدُّوا الفعل اللازم بافتقاره إلى الفاعل، فإنّهم قد ذكروا بعض الوسائل التي بها قد يصير اللازم متعدياً إلى مفعول به واحد، أو في حكم المتعدي إليه[٨]، فزيادة حرف أو أكثر في الفعل قد يكون سبباً لتغير عمله[٩]. فهذه إحدى الوسائل التي بها يتحول اللازم متعدِّياً، على الرغم من توحّد الوسائل في العمل، الاّ أنّها تختلف في المعنى فلكلّ وسيلةٍ معناها الخاص بها، الذي لاتؤدِّيه وسيلةٌ أخرى[١٠].

**١- همزة التعدية:** وتُسمّى همزة النقل[١١]. أي الهمزة التي تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ويصير بها الفاعل مفعولاً وأطلق عليها ابن هشام همزة ( أفْعَل) [١٢] فزيادة الهمزة في أوّل الفعل الثلاثي المجرد، تحدث تغيراً في بنيته الصرفية، نحو الفعل:( ذَهَبَ)، فبزيادة الهمزة يتحول إلى أبنية الثلاثي المزيد بحرف، نحو ( أَذْهَبَ)

---

[١] ينظر: شرح ألفية ابن مالك:٢/ ١٠٠-١٠١، ومغني اللبيب: ١٥٨/٢-١٥٩.

[٢] سورة النور: ٦٣.

[٣] ينظر:مغني اللبيب: ١٥٩/٢.

[٤] ينظر: شرح الأشموني: ٤٣٨/١، وضياء السالك إلى ألفية ابن مالك : ٩٢/٢، والنحو الوافي: ١٥٢/٢ وفي تصريف الافعال: ١٧١.

[٥] شرح جمل الزجاجي: ٣٠٥/١.

[٦] أي لابد من الرجوع إلى المعجمات كـ( لسان العرب، والقاموس المحيط والمحكم...).

[٧] ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٤٨/١، والنحو الوافي: ١٥٨/٢.

[٨] ينظر: النحو الوافي: ١٥٣/٢.

[٩] ينظر: في علم الصرف: ٥١.

[١٠] ينظر: النحو الوافي: ١٥٨/٢.

[١١] ينظر: كشف المشكل: ٣٨٦/٢، وضياء السالك: ١٠٤/٢.

[١٢] ينظر: مغني اللبيب: ١٦٠/٢.

كما تُحدث تغيراً في عمله، فبعد إن كان الفعل لازماً، يصير متعدياً، قال سيبويه: ( فأكثر ما يكون على (فَعَلَ)، إذا اردت انّ غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على ( أفْعَلْتُ)) [١].

فالفعل (ذَهَبَ)، مثلاً في قوله تعالى: ( ذَهَبَ اللهُ بِنورِهِمْ) [٢]. فعل لازم، نجده نفسه عُدِّي إلى المفعول به. بزيادة الهمزة في قوله تعالى: ( قالُوا الحمدُ لله الذي أَذهبَ عنّا الحَزَنَ)[٣]. هذه الزيادة قد أحدثت تغييراً في البنية الصرفية للفعل، إذ تحوَّل من بنية ( فَعَلَ) إلى ( أفْعَلَ) أمّا من حيث العمل فقد أصبح يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به، ومن حيث المعنى نقل معنى الفعل الى مفعوله. وقد تُزاد الهمزة على الفعل الثلاثي، فتحدث تغييراً في بنيته الصرفية، وفي معناه، لكنها لاتؤثر في عمله، نحو الفعل ( سَرَى) ، و( أَسْرى)، يقال: (سريت بالقوم)، ( وأسريت بهم) [٤]. ومنه قوله تعالى: ( سبحانَ الذي أسْرَى بِعَبْدِهِ ليلاً مِنْ المسْجدِ الحَرامِ إلى إلى المسْجِدَ الأقْصى الذي باركْنا حَوْلَهُ) [٥] وقول امرئ القيس:

**سَرَيتُ بِهِمْ حتى تكِلَّ مَطِيُّهمْ**

**حتى الجيادُ يُقَدْنَ بأرسانِ**[٦]

وقد تزاد الهمزة على الفعل المتعدي وتجعله يتعدى إلى مفعولين، أو ثلاثة، وقد يكون لها أثرٌ عكسيّ فتجعل المتعدي لازماً، نحو ( أَقْشَعَ الغيمُ وقَشَعَتْهُ الريحُ) [٧].

٢- **تضعيف عين الفعل:** من الزيادات المؤثرة تضعيف عين الفعل اللازم، هذا التضعيف يحدث تغييراً في البنية الصرفية للفعل اللازم، إذ به يتحول الفعل الثلاثي المجرد إلى مزيد بالتضعيف، نحو ( فَرِحَ)، يتحول الى ( فَرَّحَ) ويحدث تغييراً في عمله، ومعناه، إذ يتحوَّل الفعل من اللزوم إلى التعدي قال ابن القطاع: (( فإذا أردتَ أنْ تُعَدِّيَ ما لايتعدَّى عدَّيته ... بتشديد عين الفعل)) [٨].

ومنه قوله تعالى: (( هو الذي يُسَيّرُكم في البرِّ والبَحرِ)) [٩].

فالفعل ( يُسَيّرُ)، مضعّف العين، وهذا التضعيف له أثَرهُ في البنية، والإعمال، والمعنى، ويتضح ذلك في الآتي:-

- تحويل البنية الصرفية للفعل ( يَسيرُ) من الثلاثي المجرد، إلى الثلاثي المزيد ( يُسيِّرُ)، أي تحول بنية ( فَعَلَ) إلى ( فَعَّلَ).
- تحويل عمل الفعل ( يسيرُ)، من الاكتفاء برفع الفاعل إلى نصب المفعول به، أي من اللزوم إلى التعدّي، نحو ( يُسَيّركُمْ) فالكاف ضمير في محل نصب مفعول به.
- تضعيف عين الفعل يدل على التكثير والمبالغة.

وذهب بعض النحاة إلى التضعيف في الفعل ( يُسيِّرُ) للمبالغة لا للتعدية، فالفعل ( سَارَ) عندهم متعدٍ في الأصل، نحو ( سِرْتُ الرجلَ وسِيْرَ به) [١]. ومنه قول الشاعر:

---

[١] كتاب سيبويه: ٥٥/٤.

[٢] سورة البقرة: ١٧.

[٣] سورة فاطر: ٣٤.

[٤] ينظر: فعلت وأفعلت، للسجستاني: ١٠٠.

[٥] سورة الإسراء: ١.

[٦] امرؤ القيس، ديوانه: ٩٣، وفعلت وأفعلت للسجستاني: ١٠١ والمخصص: ١٢١/١٤.

[٧] ينظر: في علم الصرف: ٥٣.

[٨] الأفعال، لابن القطاع: ١٧/١.

[٩] سورة يونس: ٢٢.

**فلا تَجْزعَنْ من سِيرةٍ أنتَ سِرْتَها**

**فأولُ راضٍ سيرةً من يَسِيْرُها**[٢]

ومن النحاة من يرى أنّ الفعل ( سَارَ) يتعدّى ولا يتعدّى[٣]. قال ابن سيدة: ( سارتِ الدابةُ سيراً وسَيّرْتَها) [٤]. في حين ذهب ابن هشام إلى أنّ الفعل ( سارَ) لازم إذ قال: ( وفيه نظرٌ لأنّ ( سرتَهُ) قليلٌ و ( سيّرتَهُ) كثير، بل قليل: أنّهُ لا يجوز ( سِرتُهُ) وأنّه ورد في البيت على اسقاط الباء توسّعاً) [٥]. أي إنّ الفعل ( سَيَّر) يتعدّى إلى المفعول بالتضعيف.

وللتضعيف أثره في تعدية المتعدّي، إذ يجعل المتعدّي إلى مفعول به واحد، يتعدّى إلى مفعولين، نحو (علَّمْتُهُ النّحوَ) ولا يتعدّى إلى ثلاثة[٦]. وقيل: يجوز عند تضعيف (عَلِمَ) المتعدّية إلى مفعولين أن يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل[٧].

**٣- ألف المفاعلة:** ومن وسائل تعدية اللازم زيادة الألف في الفعل الثلاثي، بين الفاء والعين، وتُسّمى ألف المفاعلة[٨]. قال سيبويه: ( إعلمْ أنّك قلتَ: فاعَلْتَهُ فقد كان من غيركَ مثل ما كان منك إليه قلتَ: فاعَلْتَهُ) [٩].

إنّ هذه الزيادة تحدث تحولاً في البنية الصرفية للفعل، إذْ يتحول الفعل من بنية ( فَعَلَ) إلى بنية (فاعلَ) نحو (جَلَسَ) يتحولّ إلى ( جالسَ)، يحدث تحولاً في العمل إذ يتحوّل من اللازم إلى المتعدّي، نحو (جالستُ العلماءَ)، فالفعل ( جلسَ) لازمٌ لايتعدّى عمله الفاعل، وبزيادة ألف المفاعلة امتدّ عمله إلى المفعول به، كما تؤدي هذه الزيادة إلى تحولٍ في المعنى إذ تجعل الفعل يفيد التشارك بين اثنين فأكثر أي أَنْ يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً، فيقابله الآخر بمثله، فتُنسبُ الفاعلية للبادئ، والمفعولية للمقابل[١٠] وقد تجعل الفعل يفيد التكثير، وفي هذه الحالة يكون ( فَعّلَ) مضعّف العين، نحو ( ضاعفتُ الشَيءَ) [١١]. وربما لا يكون فيها معنى زائدٌ على الأصل فتظلُّ كما هي لازمة، نحو ( سافَرَ) و ( هَاجَرَ)، أو متعدية، نحو (سَامَحَ الليث التائبَ) [١٢].

**٤- زيادة الهمزة والسين والتاء:** يزاد الفعل الثلاثي المجرد اللازم بالهمزة والسين والتاء في أوّله، هذه الزيادة تحدث تغييراً في البنية الصرفية للفعل، وفي المعنى، والعمل، ومنه الفعل (اسْتَخرج) في قوله تعالى(فَبَدَأَ بأَوعيَتِهم قَبْلَ وعاء أخيهِ ثمَّ اسْتْخرجها من وعَاءِ أخيهِ) [١٣]. فالفعل (استخرج) جاء من الفعل (خَرَجَ) زيد بثلاثة أحرف، وهذه الزيادة أدّت إلى أمور متعدِّدة، هي:

أ- تغيير البنية الصرفية للفعل، إذ يتحوّل الفعل الثلاثي المجرد إلى مزيد بثلاثة أحرف.

ب- التغيير بالمعنى، إذ يحوّل المعنى من الإخبار إلى الدلالة على طلب الفعل.

---

[١] ينظر: الخصائص: ٢١٣/٢-٢١٤، والمخصص: ١٥٤/١٥، وارتشاف الضرب: ٥٤/٣.

[٢] المخصص: ١٥٤/١٥.

[٣] البيت من شواهد الخصائص: ٢١٢/٢، ومغني اللبيب: ١٦١/٢، وروح المعاني، للآلوسي: ٩٦/١١.

[٤] ينظر: روح المعاني: ٩٦/١١.

[٥] ينظر: الخصائص: ٥٤/١٥.

[٦] ينظر: مغني اللبيب: ١٦١/٢.

[٧] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١٤٣/٤.

[٨] ينظر: في علم الصرف: ٥٥.

[٩] كتاب سيبويه: ٦٤/٤.

[١٠] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٩٧/١-٩٨.

[١١] ينظر: شالمصدر نفسه: ٩٩/١.

[١٢] ينظر: كتاب سيبويه: ٦٨/٤، وفي علم الصرف: ٥٥.

[١٣] سورة يوسف: ٧٦.

ت- التغيير في العمل، إذ تحوّل من اللازم إلى المتعدي، وقد اشترط النحاة في ذلك دلالة الفعل على الطلب. أو على النسبة إلى شيء[١]. قال سيبويه ( وتقول: استعطيتُ أي طلبت العطية واستعْبْتُهُ أي طلبتَ العنبى) [٢]، [٢]، وبهذه الزيادة قد يُنقَلُ ذو المفعول الواحد إلى مفعولين نحو ( اسْتكتبتُهُ)، ونحو الشاعر:

**أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مَحْصِيْهِ**

**ربَّ العبادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ**[٣]

فقد عدى الفعل ( اسْتَغْفَرَ) إلى مفعولين هما (الله) و ( ذنباً)، فمنهم من يرى أن تعديته إلى المفعول الثاني يكون بإسقاط حرف الجر، والتقدير: استغفرُ الله من ذنبي[٤]، ومنهم من يرى أنّهُ يُحمَلُ على تضمين معنى ( اسْتَنَبْتُ) [٥] وربما لا يؤثر الفعل بهذه الزيادة من حيث العمل، إذا لم يدل على الطلب، أو بالنسبة إلى الشيء، نحو ( اسْتَحْجَرَ الطينُ)، ففي الفعل (اسْتَحْجَرَ) تحوّلٌ في البنية الصرفية، لكنه لم يؤثر بالزيادة من حيث العمل لكنه دَلَّ على الصيرورة[٦]. ومن هنا يتضح أنّ الأثر النحوي الذي تحدثه الصيغة الصرفية يرتبط يرتبط بالمعنى الذي تؤديه الصيغة في السياق إذا كان للصيغة أكثر من دلالة صرفية.

**٥- صوغ الفعل على (فَعَلتُ) بفتح العين، و (أفْعُلُ) بضم العين بقصد المغالبة**[٧]:قال الظفري: ( وباب المغالبة يبنى كثيراً- وإن لم يكن قياسيّاً- على فعلته، أفعلته، بالضم، فإن لم يكن من باب فَعَلَ- يفعُل نقلته إليه[٨]. ومنه ( كرَمْتُ عليّاً أكرمُهُ) فتحويل حركة عين الفعل من اللازم المضموم العين الى المفتوح العين، له أثره في البنية الصرفية للفعل، وفي دلالته، وفي عمله، فالفعل ( كَرُمَ) لازم على وزن ( فَعُلَ) يدلّ على صفة ملازمة لصاحبها[٩] وتحويل حركة عينه إلى الفتح ( كَرَمَ) يحدث له تحولاً في بنيته الصرفية، اذ ينتقل من باب ( فَعُلَ) إلى باب (فَعَلَ) أما في دلالاته فقد أصبح دالاً على المغالبة، وفي وظيفته أيضاً، إذ أصبح متعدياً إلى المفعول بعد أن كان لازماً[١٠].

**٦- التضمين:**التضمين عند علماء العربية يعني: اشراب لفظ معنى لفظ آخر، واعطاؤه حكمه[١١]. حتى يؤدّي الفعل مؤدّى فعل آخر[١٢].

والفعل اللازم قد يحدث له تغييرٌ في تضمّنه معنى فعل آخر متعدٍ نحو قوله تعالى: ((ولا تَعْزِمُوا عقْدَةَ النِّكَاحِ حتى يَبْلُغَ الكتابُ أَجَلَهُ)) [١٣]. فالفعل (عَزَمَ) في الأصل لازم لايتعدّى إلى المفعول به إلاّ بحرف

---

[١] كتاب سيبويه: ٧٠.

[٢] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١١٠/١، ومغني اللبيب: ١٦١/٢، والنحو الوافي: ١٦٦/٢.

[٣] البيت من شواهد كتاب سيبويه: ٣٧/١، وينظر: الخصائص: ٢٤٧/٣، وشرح جمل الزجاجي: ١٢/١.

[٤] ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٤٠٥/١، وشرح جمل الزجاجي: ٣١٢/١.

[٥] ينظر: مغني اللبيب: ١٦١/٢.

[٦] ينظر: كتاب سيبويه: ٧١/٤، والمنصف: ٧٧/١.

[٧] أي: تغليب احد الامرين على الآخر في معنى الصدارة.

[٨] المناهل الصافية في شرح معاني الشافية: ٢١٠/١.

[٩] ينظر: النحو الوافي: ١٥٤/٢.

[١٠] ينظر: مغني اللبيب: ١٦١/٢، ودروس التصريف: ٢٠٢، وضياء السالك: ١٠٤/٢.

[١١] ينظر: الأشباه والنظائر: ١/ ٢٤٨.

[١٢] ينظر: النحو الوافي: ٢/ ١٦٩-١٧٠.

[١٣] سورة البقرة: ٢٣٥.

الجر، لكنّه في هذه الآية تضمَّن معنى فعلٍ آخر وهو ( نَوَى)، المتعدّي لذا تغيَّر عملُه فصار متعديًّا إلى مفعول به مباشرة[١].

وينفرد التضمين عن غيره من الوسائل النحوية المألوفة في التعدية بأنّه ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، فقد يجعل الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو الفعل ( يَأْلُوْ) الذي يتعدى إلى مفعولين، في قوله تعالى: (( يا أيُّها الذينَ آمَنُوا لا تَتَّخذُوا بِطانَةً من دُنكُمْ لا يألُونَكُم خَبَالا)) [٢]. وذكر النحاة أنّ الأفعال ( أخْبَرَ، وخَبَّرَ، وحَدَّثَ، ونَبَّأَ) تتعدّى الى ثلاثة مفاعيل لمّا ضُمِّنت معنى (أعلَم) و (أَرَى) [٣].

٧- **ادخال حرف الجر:**ذكر النحاة أن الفعل اللازم يتحوّل إلى متعدٍ بإدخال حرف الجر المناسب للمعنى على الاسم الذي يُعدُّ في الحكم مفعولاً بهِ معنوياً للفعل اللازم[٤]. نحو الفعل ( ذَهَبَ)، في قوله تعالى: (( ثُمَّ ذَهَبَ الى أهلِهِ يَتَمَطَّى)) [٥]. فكلمة (أهل) في حكم المفعول به من الناحية المعنوية، لكنها ليست مفعولاً به حقيقياً.

إنّه لا خلاف بين النحاة في كون الفعل اللازم لا يتعدّى إلى المفعول به بحرف الجر[٦]، ولا يجوز نصب شيء، من توابعه ما دام حرف الجر موجوداً، وذكر بعض النحاة أنّهُ قد يعطف على موضع الجار والمجرور بالنصب، نحو قوله تعالى: (( يا أيُّها الذينَ آمَنُوا إذا قُمْتُمْ إلى الصلاةِ فَاغْسِلُوا وَجُوهَكمْ وأيْدِيكُم إلى المَرَافِقِ وامْسَحُوا برؤُسِكُمْ وأَرْجُلَكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ))[٧]. أي بنصب (أَرْجُلَكُمْ) [٨] وهي قراءة (نافع) و( الكسائي) الكسائي) و (حفص)، وذهب بعضهم إلى أنّ النصب لم يكن عطفاً على رؤوسكم، وإنما عطفاً على الوجوه والأيادي[٩].

وقد يحذف حرف الجر، وينصب الاسم المجرور، فقد وردت من ذلك أمثلة قليلة مسموعة، حذف فيها حرف الجر، ونُصب الاسم المجرور، نحو: ( تَمُرُّونَ الديارَ) و ( ذهبتُ الشامَ) و (دخلتَ البيتَ) [١٠] فهذه الأسماء كما يذكر النحاة منصوبة بنزع الخافض، وتسمى الأفعال العاملة فيها، الأفعال المتعدية بالحذف والإيصال[١١]. والحذف يكون على ثلاثة اقسام:

١-سماعي جائز للكلام، نحو ( نصَحْتهُ) و (شَكَرْتُهُ) [١٢]، والأكثر ذكر حرف الجر، نحو قوله تعالى: (( فَتَوَلّى عنهُمْ وقالَ يا قَومِ لقد أَبْلَغتُكمْ رسالةَ رَبّي ونَصَحْتُ لكمْ ولكنْ لا تُحِبُّونَ الناصحينَ)) [١٣].

٢-سماعي خاص بالشعر، كقول الشاعر:

**آليتُ حَبَّ العراق الدهرَ أطعَمُهُ**

**والحَبُّ يأكلُهُ في القرية السوسُ**[١]

---

[١] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١٤١/٤، دروس التصريف: ٢٠٢.

[٢] سورة آل عمران: ١٨.

[٣] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١٤١/٤، مغني اللبيب: ١٦٢/٢.

[٤] ينظر: الجمل في النحو: ٣١، وأسرار النحو : ٢٣٩، والنحو الوافي: ١٥٩/٢، وتصريف الأفعال: ١٨٥.

[٥] سورة القيامة: ٣٣.

[٦] ينظر: كشف المشكل: ٣٨٦/١، وشرح كافية ابن الحاجب: ١٣٨/٤، وشرح شذور الذهب: ٣٦٧.

[٧] سورة المائدة: ٦.

[٨] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١٣٩/٤.

[٩] ينظر: القراءات المتواترة واثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، محمد الحبشي: ٢٤٣.

[١٠] ينظر: المقتضب: ٣٣٨، والانتصار: ٤٧، وعلل النحو لابن الوراق: ٤٠٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٦٨/١، وشرح ابن عقيل: ٤٢٠/٢.

[١١] شرح ابن عقيل: ٤٢٠/٢.

[١٢] النحو الوافي: ١٦١.

[١٣] سورة الأعراف: ٧٩.

فالأصل فيه : ( آليتُ على حبِّ العراق) فحذف حرف الجر، ونُصِبَ ما كان مجروراً، وهذا من ضروريات الشعر[٢].

٣-قياسيَّ في ( أنَّ، وأنْ، وكي) أي: يكون الحذف ربما هي قياسياً حينما يكون مصدراً مؤولا، وذلك لطول الأحرف المصدرية بالصلة، لأن دخول الحرف الظاهر على موصول حرفي غير مستساغ[٣].

وقد اختلف النحاة في محل المصدر المؤول بعد الحذف، فمنهم من يرى النصب، ومنهم من يرى الجر، ومنهم من جوّز الأمرين، قال الرضي: (( ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلاّ مع (أنْ) أو ( أنَ) وذلك فيهما أيضاً، بشرط تعيُّن الجار، فيُحْكَمُ على موضعها بالنصب عند سيبويه، وبالجر عند الخليل والكسائي)) [٤] وذكر ابن هشام أنْ ما نقله جماعة من النحاة، أنّ الخليل يرى أنّ الموضع جرٌ، وسيبويه يرى أنّه نصب فذلك سَهوٌ، فسيبويه جَوز أن يكون المحلُّ جراً بعد ما حكى قول الخليل☹( ولو قال إنسانٌ به جر لكان قولاً قوياً))[٥].

ومما حُذِفَ فيه حرف الجر قوله تعالى: (( شَهِدَ اللهُ أنّهُ لا إله إلاّ هو)) [٦] وقوله تعالى: ((أوَ عجِبتُمْ أنْ جاءكَمْ من ربكُمْ)) [٧]. وقوله تعالى: (( كيْ لا يكُونَ دُولَةً بين الأغنياء منكُمْ)) [٨]. أي (بأنّه) أو ( مِنْ أنْ جاءكم) و ( لكي لا) إذا قُدِّرتْ (كي) مصدرية[٩]، ويشترط في ذلك أمن اللبس[١٠] قال الأشموني (( فإن خيف أمن اللبس امتنع الحذف، كما في ( رَغِبْتُ في أنْ تَفْعَلَ) لإشكال المراد بعد الحذف)) [١١]. لذلك قال ابن مالك:

**وعدِّ لازماً بحرفِ جرٍّ وإنْ حُذفْ فالنصبُ للمُنجرِّ**
**نقلاً وفي أنّ، وأنْ يطَّردُ مع أمنِ لبسٍ كعجبتُ أنْ يدوا**[١٢]

وقد يُحذف حرف الجر، ويبقى الاسم المجرور مجروراً شذوذاً[١٣] وحكم عليه بالشذوذ لضعف حرف الجر عن العمل مضمراً[١٤] ومنه قول الشاعر:

**اذا قيلَ أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةٍ**
**أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ**[١٥]

وتقديره أشارت الى كليب.

---

[١] البيت من شواهد كتاب سيبويه: ٣٨/١، والانتصار: ٤٨.

[٢] ينظر: ألفية ابن مالك لابن الناظم : ١٠١، وشرح الأشموني: ٤٤١/١، وضياء السالك: ٩٤/٢.

[٣] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١٤٠/٤، وضياء السالك: ٩٦/٢.

[٤] المصدر نفسه: ١٣٩/٤.

[٥] ينظر: مغني اللبيب: ١٦٣/٢.

[٦] سورة آل عمران: ١٨.

[٧] سورة الأعراف: ٦٣.

[٨] سورة الحشر: ٧.

[٩] ينظر: ضياء السالك: ٩٧/٢.

[١٠] ينظر: شرح الفية ابن مالك: ١٠١.

[١١] الأشموني: ٤٤٠/١.

[١٢] ينظر: شرح ألفية ابن الناظم: ١٠١، وشرح ابن عقيل: ٤٩/٢.

[١٣] ينظر: شرح الأشموني: ١٣٢/٢.

[١٤] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١٣٩/٢.

[١٥] البيت للفرزدق في ديوانه: ٤٢٠، وشرح كافية ابن الحاجب: ١٤٠/٢، وتخليص الشواهد: ٥٠٤.

إنّ التعدية بحرف الجر سواءً من حيث كونُهُ مثبتاً، أو محذوفاً لايقتصر على اللزوم فقط، وإنّما قد يكون الفعل متعدياً إلى مفعول به واحد، فيتعدّى بحرف الجر إلى مفعولين، وقد يكون الفعل متعدياً إلى مفعولين فيتعدّى بحرف الجر إلى ثلاثة مفاعيل.

**الخاتمة**

ان مباحث التعدي واللزوم صرفية نحوية، فالبنية الصرفية للفعل ذات علاقة بالتركيب النحوبي، وتحديد البنية الصرفية للفعل امر ضروري في طريق شرحها، فلا يمكن الربط بين الفعل ومعناه الا إذا عُرفت بنيته الصرفية، ومن ثم تُحدد المعنى الوظيفي للفعل، لأن تغيير حركة عين الفعل قد تجعله لازماً، او متعدياً كذا الزيادة في بنية الفعل يحدث أثرها، في المستوى الصرفي، والمستوى النحوي، اذ تؤدي الى خلق أبنية صرفية جديدة، وتجعل اللازم متعدياً، والمتعدي إلى مفعولين ، أو ثلاثة.

إن الزيادة في البنية الصرفية قد لا تجعل الفعل اللازم متعدياً ، لأنّ الأثر النحوي الذي تحدثه الصيغة الصرفية مرتبط بالمعنى الذي تؤثر الصيغة في السياق.

لأنّ زيادة الهمزة- مثلاً- في أول الفعل الثلاثي إنّما تكون لوظيفة نحوية تُؤكد العلاقة بين الصيغة الصرفية والتركيب النحوي ولكن هذا لا يقره الواقع اللغوي دائماً، فقد ينعدم هذا الأثر في كثير من استعمالات صيغة (أفعل) والملاحظ أنّ القاعدة قد أقرّت على وفق الشيوع والاطراد في المسموع.

هناك أبنية مشتركة تأتي على وفقها متعدية واخرى لازمة. ومنها موضوع البحث هذا- ولا يتضح اثرها النحوي إلاّ في سياق الكلام فصيغ هذه الافعال مرتبطة بالدلالة التي تؤديها الأفعال في السياق، وهذه اهذه اهمية الترابط بين المستويات اللغوية جميعها.

**المصادر والمراجع**

**القرآن الكريم.**

ارتشاب الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي، ت ٧٤٥هـ ، تحقيق: مصطفى احمد النماس، مطبعة المدني، ط١، القاهرة، ١٩٨٩م.

أسرار النحو، لابن كمال باشا (شمس الدين احمد بن سليمان، ت: ٩٤٠هـ)/ تحقيق: أحمد حسن حامد، منشورات دار الفكر ، عمان، بلا تاريخ.

الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي( جلال الدين، ت ٩١١ه)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

الأصول في النحو، لابن السراج( أبي بكر محمد بن سهل- ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، بيروت، ١٩٨٨م.

الأفعال، لابن القطاع ( أبي القاسم علي بن جعفر السعدي، ت ٥١٥هـ)، ط١، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٦٠هـ.

الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد (أبي العباس أحمد بن محمد – ت ٣٣٢هـ)، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

أوزان الفعل ومعانيها، هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب، النجف، ط١، ١٩٧١م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ( أبي محمد عبد الله بن جمال الدين ، ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، ط٦، بيروت، ١٩٨٠م.

تأويل القرآن، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: ابراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط١٤٢٣،١هـ – ٢٠٠٢م.

تخليص الشواهد وتخليص الفوائد، لابن هشام ( جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ، ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، ط١، بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

التعريفات ، للجرجاني (علي بن محمد الجرجاني، ت ٨١٦هـ) ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

الجمل في النحو، للزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، ت٣٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

حاشية الصبان على شرح الأشموني، للصبان ( محمد بن علي الصبان، ت ١٢٠٦م)، القاهرة ، دار احياء الكتب العربية.

الخصائص، لابن جني ( أبي الفتح عثمان بن جني ، ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٤، بغداد، ١٩٩٠م.

في علم الصرف، أ.د. عبد الله درويش، مكتبة الشباب، القاهرة.

دروس التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط٣، مصر، ١٩٥٨م.

ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٤، القاهرة، ١٩٩٤م.

ديوان الفرزدق، تحقيق: عبد الله الصاوي، القاهرة، ١٩٣٦مز

روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل محمد الألوسي، ت ١٢٧٠هـ، دار احياء التراث العربي، بيروت، (ب . ت).

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل ( قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، مطبعة باقري، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

شرح الاشموني على الفية ابن مالك( أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، ت ٩٢٩هـ)، تحقيق: حسن محمد، ط١، دار الكتب العلمية ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.

شرح الفية بن مالك، لابن الناظم (أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين، ت ٦٨٦هـ)، المطبعة العلوية، النجف، ١٣٤٢هـ.

شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير، لابن عصفور( علي بن مؤمن بن علي ، ت٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبي جناح، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩م.

شرح الحدود النحوية، للفاكهي ( عبد الله بن أحمد بن علي، ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: زكي فهمي الالوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، ط١، الموصل ، ١٩٨٨م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام ( أبي محمد عبد الله جمال الدين، ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط١، بيروت، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٥م.

شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ( رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م.

شرح الكافية الشافية، لابن مالك ( جمال الدين محمد بن عبد الله، ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم هديدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة.

شرح المفصل، لابن يعيش ( موفق الدين بن يعيش النحوي، ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.

ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مطبعة السعادة، ط٣، القاهرة، ١٣٩٣هـ ، ١٩٧٣م.

علل النحو، لابن الوراق ( محمد بن عبد الله، ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠٠٢م.

عمدة الصرف، كمال إبراهيم، مطبعة الزهراء، ط٣، بغداد، ١٩٥٧م.

الفصول في العربية، لابن الدهان (أبي محمد سعيد بن المبارك، ت ٥٦٩هـ)، تحقيق: فائز فارس، ط١، دار الأمل، الأردن، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٨م.

فعلت وافعلت، للسجستاني ( سهل بن محمد بن عثمان ، ٢٥٥هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، ساعدت جامعة البصرة على نشره، ١٩٧٩م.

في تصريف الأفعال، عبد الرحمن محمد شاهين، مكتبة الشباب، ط١، مصر، ١٩٩٣م.

في علم الصرف، أمين علي السيد، دار المعارف، ط٣، مصر، ١٩٨٥م.

القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني للأحكام الشرعية، محمد حبش ، دار الفكر المعاصر، ط١، بيروت، دمشق، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩مز

كتاب سيبويه ( أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، ن١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

كشف المشكل في النحو، (علي بن سليمان الحيدرة اليمني، ت ٥٩٩هـ)، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م.

لسان العرب، لابن منظور( محمد بن مكرم، ت ٧١١هـ)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.

المخصص، لابن سيده ( أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي، ت ٤٥٨هـ)، دار الفكر، ط١، بيروت، ١٣٩٨هـ ، ١٩٧٨م.

مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، مصطفى النحاس، مكتبة الفلاح، ط١، الكويت، ١٤٠١هـ ، ١٩٨١م.

مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لابن هشام ( الأمام ابي محمد عبد الله بن جمال الدين، ت ٧٦١هـ)، تحقيق:أبي عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م.

مفتاح العلوم، للسكاكي ( أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر ، ت ٦٢٦هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٦هـ ، ١٩٣٧م.

المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني ( عبد القاهر أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد، ت ٤٧١هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.

المقتضب، للمبرد ( أبي العباس، ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الفكر، بيروت.

المناهل الصافية في شرح معاني الشافية، للظفري ( لطف الله بن محمد الغياث، ت ١٠٣٥هـ)ـ تحقيق: حسين أحمد عبد الله عزيز، دراسة ماجستير، كلية الآداب، جامعة صنعاء، ١٩٩٩م.

المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٣هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ،ط١، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي– دار احياء التراث العربي، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م.

النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ١٩٦١م.

النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشمنتري ( أبي الحجاج يوسف بن سليمان، ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط١، ط١، الكويت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.